إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/568
للنشر الفوري
16 ديسمبر 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع المغرب

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 14 ديسمبر 2015 مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع المغرب.[1]

ولا يزال الاقتصاد الكلي يواصل التحسن في المغرب. فبعد تراجع النمو إلى 2.4% في عام 2014، من المتوقع أن يتعافى مسجلا 4.7% في عام 2015، بفضل الموسم الزراعي الجيد وتحسن النشاط في قطاع التشييد. غير أن النمو غير الزراعي لا يزال بطيئا، وهو ما يشمل القطاعات ذات الصلة بالسياحة التي تأثرت بالمخاطر الجغرافية–السياسية، وبعض قطاعات الصناعة التقليدية كالمنسوجات. وسجل معدل البطالة ارتفاعا طفيفا إلى 10.1% في الربع الثالث من عام 2015، ويلاحَظ ارتفاع البطالة بين الشباب على وجه الخصوص حيث بلغ معدلها 21.4%. ولا يزال التضخم الكلي منخفضا (محسوبا على أساس التغير السنوي) حيث بلغ 1.4% في أكتوبر الماضي، انعكاسا لانخفاض أسعار الغذاء.

وقد حدث تراجع كبير في الاختلالات الخارجية، إذ يُتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 (في مقابل 5.7% في عام 2014). ونظرا لقوة صادرات الفوسفات والصناعات المستحدثة الأخرى، وانخفاض واردات الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى قوة تحويلات المغاربة العاملين في الخارج، أمكن تعويض انخفاض عائدات السياحة وتَجاوُز حجمه. ونتيجة لذلك، ومع استمرار قوة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترب الاحتياطيات الدولية حاليا من 6.5 شهرا من الواردات.

وفي نفس الوقت، استمر ضبط أوضاع المالية العامة، ويبدو أن السلطات على المسار المؤدي لتحقيق عجز المالية العامة المستهدف الذي يبلغ 4.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، هبوطا من 4.9% في عام 2014، وهو ما يعكس انخفاض الإنفاق على الأجور والدعم (بفضل تراجع أسعار النفط والتنفيذ الكامل لإصلاحات دعم الطاقة)، مما وازن انخفاض المنح والإيرادات الضريبية بسبب انخفاض ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة.

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ولا يزال القطاع المالي يحتفظ بمستوى جيد من الرسملة والربحية. ففي يونيو 2015، بلغت نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي 13.8%، وهي أعلى بكثير من متطلبات بازل 3. وهناك استقرار في مستوى ربحية البنوك، كما توجد مخصصات كافية لمواجهة خسائر القروض المتعثرة رغم الزيادة التي سجلتها هذه القروض. وتبدو آفاق الاقتصاد المغربي مواتية على المدى المتوسط، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى قرابة 5% بحلول عام 2020، رغم استمرار وجود المخاطر، مثل احتمال انخفاض النمو في منطقة اليورو أو ارتفاع أسعار النفط الدولية. وسيكون ارتفاع النمو على المدى التوسط مرهونا باستمرار تنفيذ الإصلاحات الشاملة بشأن المشاركة في سوق العمل ومستوى كفاءته، وإتاحة الحصول على التمويل، وجودة التعليم، وكفاءة الإنفاق العام، وإدخال مزيد من التحسينات على مناخ الأعمال. وأخيرا، سيكون من الضروري أيضا تحسين تغطية الرعاية الصحية ومواصلة تخفيض الفقر والحد من التفاوتات الجهوية والفوارق بين الجنسين، حتى يتحقق النمو القابل للاستمرار والأكثر احتواءً لكل شرائح السكان.

تقييم المجلس التنفيذي[2]

"أثنى المديرون التنفيذيون على السلطات لإدارتها الاقتصادية الكلية الرشيدة واستمرارها في إدخال تحسينات على إطار السياسات، مما ساعد على تحقيق نتائج إيجابية تتضمن تعزيز الهوامش الوقائية في المالية العامة والحسابات الخارجية، وتعافي النمو، والتقدم في تخفيض البطالة والفقر. وتبدو آفاق المدى المتوسط مواتية، ولكنها تظل معرضة للتأثر بهشاشة الأوضاع الخارجية والمخاطر الجغرافية–السياسية. ورحب المديرون باستمرار التزام السلطات القوي بالسياسات السليمة وحثوها على المضي قدما في إصلاحاتها لزيادة تقليص مواطن الضعف وتشجيع زيادة فرص العمل وتحقيق نمو أكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان.

"وأقر المديرون بما تحقق من تقدم في ضبط أوضاع المالية العامة. وشجعوا السلطات على مواصلة جهودها لتحقيق خفض تدريجي في مستوى الدين العام على المدى المتوسط، مع الحفاظ على حيز مالي للإنفاق الداعم للنمو والإنفاق الاجتماعي. وفي هذا السياق، أيد المديرون الخطوات المتخذة نحو مزيد من الخفض للإنفاق على الأجور والدعم، مع حماية شرائح المجتمع محدودة الدخل؛ ودفع عجلة الإصلاحات في مجالي الضرائب ومعاشات التقاعد؛ ورفع كفاءة الإنفاق العام. ورحب المديرون بالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي سيعزز إطار المالية العامة عن طريق تحسين المساءلة وزيادة الشفافية. وأشاروا على السلطات بتوخي الحذر في التحرك نحو لامركزية المالية العامة.

"وأيد المديرون موقف السياسة النقدية الحالي في سياق التضخم المنخفض والنمو الائتماني البطيء. وشجعوا السلطات على الانتهاء من تعديل قانون البنك المركزي الجديد الذي سيعزز استقلاليته ويوسع صلاحياته والمهمة الموكلة إليه في المجال الرقابي. كذلك أيد المديرون ما تنويه الحكومة من انتقال تدريجي إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف وإطار جديد للسياسة النقدية، مشيرين إلى أن ذلك سيساعد في الحفاظ على القدرة التنافسية ووقاية الاقتصاد من الصدمات بصورة أفضل. وستؤدي مواصلة الجهود المبذولة لتعميق السوق المالية إلى تعزيز انتقال السياسة النقدية.

---

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

"وذكر المديرون أن القطاع المصرفي لا يزال سليما وصلبا في مواجهة الصدمات الاقتصادية المعاكسة، ولكنهم أكدوا أن تصاعد القروض المتعثرة ومخاطر تركز الائتمان يتطلب المتابعة المستمرة. ورحبوا بجهود بنك المغرب من أجل تعزيز الإطار التنظيمي المالي والرقابي عن طريق تنفيذ القانون المصرفي الجديد واتخاذ خطوات لتنفيذ توصيات البرنامج الأخير لتقييم القطاع المالي. وقال المديرون إنهم يتطلعون إلى مزيد من التقدم في تحسين الرقابة على البنوك العاملة عبر الحدود، وإحكام قواعد الإدارة الموحدة للمخاطر، وتعزيز إطار تسوية الأوضاع المصرفية، وتشجيع الاحتواء المالي. وأيدوا عزم بنك المغرب على تقوية موارده الرقابية نظرا لتوسع المسؤوليات الموكلة إليه.

"وأكد المديرون أهمية التنفيذ المستمر للإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو الأعلى والأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان. وستكون مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال، إلى جانب إصلاح سوق العمل وزيادة كفاءة الإنفاق العام على التعليم، مطلبا ضروريا لرفع النمو، وتخفيض البطالة، وخاصة بين الشباب، ودعم القدرة التنافسية. ورحب المديرون بما تحقق من تقدم في تخفيض البيروقراطية الحكومية وبالاستراتيجية الوطنية المرتقبة لمكافحة الفساد، وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التقدم في دعم الحوكمة الرشيدة."

المغرب: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2011-2016

	2011	2012	2013	2014	توقعات 2015	توقعات 2016
					(التغير السنوي %)	
الناتج والأسعار						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	5.2	3.0	4.7	2.4	4.7	3.1
إجمالي الناتج المحلي الزراعي الحقيقي	5.7	9.1-	17.9	2.5-	15.2	1.8-
إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي الحقيقي	5.2	4.7	3.0	3.1	3.3	3.8
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	0.9	2.6	0.4	1.6	1.6	1.3
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	0.9	1.3	1.9	0.4	1.6	1.5
					(% من إجمالي الناتج المحلي)	
الاستثمار والادخار						
إجمالي تكوين رأس المال	35.8	35.0	34.7	33.7	33.3	34.5
منه: غير حكومي	30.5	29.6	29.6	28.3	28.6	29.4
إجمالي المدخرات القومية	27.9	25.5	26.8	28.0	31.8	33.8
منها: غير حكومية	27.6	25.9	25.3	26.0	29.9	30.6
					(% من إجمالي الناتج المحلي)	
الموارد العامة						
الإيرادات	27.2	28.0	27.7	28.0	25.6	26.4
النفقات	33.8	35.3	32.9	33.0	29.8	29.9
رصيد الموازنة	6.6-	7.3-	5.2-	4.9-	4.3-	3.5-
الرصيد الأولي (باستثناء المنح)	4.5-	4.9-	3.3-	3.7-	2.5-	2.2-
الرصيد الأولي المعدل حسب الاتجاهات الدورية (باستثناء المنح)	4.6-	5.0-	2.8-	3.7-	2.2-	2.0-
إجمالي الدين الحكومي	52.5	58.3	61.5	63.4	63.6	64.4
					(التغير السنوي %؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)	
القطاع النقدي						
الائتمان المقدم للقطاع الخاص1/	9.8	4.8	3.8	2.5	3.3	4.3
القاعدة النقدية	5.7	0.5-	9.0	6.2	5.5	6.5
النقود بمعناها الواسع	6.4	4.5	3.1	6.2	5.5	6.5
سرعة تداول النقود بمعناها الواسع	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9
سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (متوسط الفترة، %)	3.4	3.4	3.4	2.5	...	...
					(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)	
القطاع الخارجي						
صادرات السلع والخدمات (بالدولارات الأمريكية، التغير %)	17.0	0.4	4.0	7.4	10.4-	5.9
واردات السلع والخدمات (بالدولارات الأمريكية، التغير %)	23.4	2.2	4.3	1.0	18.9-	4.5
ميزان تجارة السلع	21.0-	22.3-	20.5-	18.7-	13.5-	13.5-
الحساب الجاري باستثناء التحويلات الرسمية	8.2-	9.8-	8.6-	7.4-	2.4-	2.0-
الحساب الجاري شاملا التحويلات الرسمية	7.9-	9.5-	7.9-	5.7-	1.5-	0.7-
الاستثمار الأجنبي المباشر	2.4	2.4	2.8	2.8	2.6	2.7
إجمالي الدين الخارجي	26.1	28.5	29.2	32.7	31.9	32.7
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	20.6	17.5	19.3	20.4	23.5	28.8
بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات	5.3	4.3	4.7	6.1	6.7	7.6
% من مقياس الصندوق لكفاية الاحتياطيات	111.2	88.1	91.0	94.2	110.9	128.6
بنود للتذكرة:						
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	101.4	98.3	107.2	110.0	103.5	108.4
معدل البطالة (%)	8.9	9.0	9.2	9.9	...	...
السكان (بالملايين)	32.2	32.6	33.0	33.3	33.7	34.0
النمو السكاني (%)		1.1	1.1	1.1	1.1	1.0
صافي واردات منتجات الطاقة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	11.2-	12.4-	12.2-	11.0-	6.6-	6.7-
العملة المحلية للدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	8.1	8.6	8.4	8.4	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط سنوي، التغير %)2/	2.3-	2.0-	1.8	0.1	0.0	...

المصادر: السلطات المغربية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يشمل الائتمان المقدم للمؤسسات العامة.

2/ بالنسبة لعام 2015، القيمة الفعلية كما في أغسطس 2015.